المحـاضرة14: المدرسة الخليلية (جهود الحاج عبد الرحمن صالح) أ/ **وفاء دبيش.**

تمهيـــــــــــــد:

لقد كان درس علوم اللغة عند القدماء متنوعا وغنيا : فالدراسات الصوتية والنحوية والمعجمية كانت مزدهرة وظهرت مدارس في ذلك ، إذ تألقوا في النحو والصرف ووصفوا الأصوات وصفا فذا مع قلة الوسائل ، أما الجانب الدّلالي فقد توزّعت جهودهم فيه على مجالات دينية ولغوية وأخرى فلسفية ومنطقية وما له صلة بذلك. وفي جهود أسلافنا من السبق والجدة ومن الأفكار ما يصلح الإغناء الدرس اللغوي الحديث وتطويره ، ليس على صعيد الدرس العربي فحسب، بل على صعيد الدرس اللساني العام. غير أن العربية عُرفت بالصفة (المعيارتة)، وهو ما تقاومه تلك المناهج الحديثة التي لا تعترف للغة بحدود يُفترض ألا تتجاوزها، وإنما تمضي مع اللغة قدما إلى آفاق بعيدة قد تنقطع عن منطلقاتها الأصلية.

ومن هنا كانت العامية ميدانا لتلك البحوث، حيث التغير المريع من غير تقيد بمعيار ثابت يحكم على صحة ذلك التغيّر أو خطئه، ومن هنا يختلف المنهج والتقدير والاعتبار، فكلام العامة الذي شاع فيه اللحن في الأصوات والصرف والنحو والدلالة حكم عليه القدماء بأنه خطأ يجب نبذه والاعتصام بالفصحى ولا شيء سواه.

ويبدو من خلال هذا المسلك حيث ظهرت عشرات المصنفات تعنى باللحن وتصويبه، إلا أن اللغويين القدامى لم يتصوّروا إمكان حدوث أي شكل من أشكال العامية وبذلك شدّدوا عليها، ويبدو أنهم نظروا إلى اللغة على سوية واحدة ينبغي ألا تختلف مهما تنوعت مستويات الناس أو تتابعت العصور وتعددت البيئات.

1- المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية:

لقد اعتمد العالم عبد الرحمن الحاج صالح في قراءته للثراث اللغوي العربي القديم على مفاهيم لغوية وتصورات علمية يمكن أن نجملها فيما يلي:

أ- الاستقامة:

ميز سيبويه في الكتاب بين السلامة الراجعة إلى اللفظ والسلامة الخاصة بالمعنى، كما ميز أيضا بين السلامة التي يقتضيها السياق والسلامة التي يفرضها الاستعمال الحقيقي للناطقين بها، وعقد

لذلك بابا سماه: باب الاستقامة من الكلام والإحالة فقال: «فمنه مستقيم حسن، ومحال ومستقيم
كذب ومستقيم قبيح، وما هو محال ،كذب، فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس وسأتيك غداء
وأما المحال فأن تنقض أوّل كلامك بآخره فتقول: أتيتك غدا، وسأتيك أمس، وأما المستقيم الكذب
فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر ونحوه، وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه
نحو قولك: قد زيدا رأيت وكي زيد يأتيك وأشباه ذلك، وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب
ماء البحر أمس. (1)

ويرى عبد الرحمن الحاج صالح أن المستقيم الحسن هو السليم في القياس والاستعمال، والمستقيم
القبيح هو السليم في القياس وغير السليم في الاستعمال، وأما المستقيم المحال فهو السليم في القياس
والاستعمال، وغير سليم في المعنى. (2)

3- **مفهوم الانفراد**: ينطلق النحاة الأوائل في تحليلهم للغة من الاسم المفرد" باعتباره النواة، أو الأصل الذي تفرع عنه أشياء أخرى، وقد أطلق "الخليل" على هذا المفهوم مصطلح "الاسم المظهر،(3) كما أطلق عليه "ابن يعيش" و"الرضي الإستربادي" مصطلح "اللفظة" (4) ، واللفظة في اللسانيات الخليلية عمادها الوقف والابتداء، فهي أقل ما ينطق به مما ينفصل فيسكت عنده ولا يلحق به شيء، أو يبتدئ فلا يسبقه شيء، فما ينفرد وينطلق، أو ما ينفصل ويبتدئ هو صفة الانفراد ومما تجدر الإشارة إليه، أن كل وحدة لغوية قابلة للانفصال عما قبلها، أو ما بعدها من الوحدات؛ بمعنى أن كل وحدة لغوية يمكن الابتداء بها، والوقوف عليها حسب موقعها في الكلام.

فمن الألفاظ ما ينفصل، ويبتدئ مثل: "الرئيس" في نحو قولنا: "جاء "الرئيس" و "الرئيس جاء"، ومنها ما ينفصل ولا يبتدئ مثل ضمير "تاء الفاعل"، و"نا المضاف إليه في نحو قولنا: "خرجت" و"كتابنا"، ومنها ما يبتدئ ولا ينفصل مثل حرف الجر في نحو قولنا: "في التأني السلامة"، ويحمل النحاة "اللفظة" على غيرها من المثل،

---

(1)الكتاب سيبويه، نح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م، ج 1، ص 22

(2)المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، عبد الرحمن الحاج صالح، دار الفكر الإسلامي، المغرب،
ط1، 1987م ص 379

(3)ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، ص 379-380.

(4)ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، ص 379-380.

والنماذج فتفرع إلى لفظات هي نظائر للنواة، ولكنها أوسع منها من خلال تعاقب زيادات قبلية وبعدية عليها دون أن تفقد، وحدتها، أو تنفرد فيها أجزاؤها، فلا تخرج عن كونها لفظة (أي: قطعة واحدة)، وسمى النحاة هذه القابلية للزيادة يمينا ويسارا"التمكن"، ولاحظوا أن لهذا التمكن درجات تترتب كالآتي: [1]

1. المتمكن الأمكن، الذي يحمل معناه ،بداخله، ولا يحتاج إلى غيره، ويتمثل في اسم الجنس المنصرف "كرجل"، و ارس"، و"الشجرة."
2. المتمكن غير الأمكن، ويتمثل في "الممنوع من الصرف."
3. المتمكن ولا أمكن، ويتمثل في "الاسم المبني."

2- **الموضع والعلامة العدمية ومفهوم اللفظة**: ينطلق الحاج صالح في تحليله من مفهوم العمل الذي يعبر عنه رياضيا بالصيغة الآتي:

ج = [(ع-م1) +- م2] +-خ.

وهي ما أهم المفاهيم التي جاءت بها الخليلية القديمة، ويكون هذا التحليل منطقيا إذا لاحظنا أن الخليليين ينطلقون من أصغر ما يتخاطب به مفردًا مثلما هو الحال عند الخليل وسيبويه على عملية تفريعية (تحويلية) واحدة، وهي: **الزيادة على الأصل** [2] أي النواة أو العنصر الثابت الذي يستقل بنفسه ولا يتغير. تنطلق هذه النظرية من أصغر وحدة خطابية منقوصة - عموما- وبالتالي: فهي قابلة للزيادة، فالاسم -مثلا- يضاف إليه التعريف بدرجة وبعده حروف الجز التي تبتعد عن النواة بدرجتين.

وتكون هذه الزيادة من يمين نواة الاسم، وهذه الناحية يسميها الحاج صالح الناحية اللفظية الصورية، وهذا التفريع التركيبي بالزيادة ينطبق أيضا على مقولة الفعل مثل السين وسوف ولن ... الخ كما أنه تجدر الإشارة هنا إلى أن التمييز بين الصوري والدلالي هو من أهم المميزات الأساسية في الخليلية الحديثة، كما أنها من المبادئ المنهجية الأساسية في النحو العربي الخليلي، يقول عبد الرحمان الحاج صالح: «..فلا يتحدّد العنصر اللغوي كلفظ بما يخص المعاني وحدها، ولا يحدد المعنى كمدلول للفظ بما يخص هذا اللفظ وحده»،[3]

وفي المرحلة التالية من هذا التحليل يأتي دور التفريع المتدرج في الزيادة التي تحددها مواضع خاصة، وفي هذا الركن يحدد الاسم صوريا ودلاليا؛ فبالزيادة قبل النواة مباشرة يعترف بـ(أل) ليكون تحديده الصوري، ثم يدل

---

(1)ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، ص 379، 381، وينظر: مازن الوعر حول بعض القضايا الجدلية لنظرية القواعد التوليدية التحويلية مجلة اللسانيات العدد 06 الجزائر، 1982م، ص 79

(2)عبد الرحمان الحاج صالح دراسات وبحوث في اللسانيات العربية. ج / ص 83

(3)المصدر السابق. جو/ ص 34

على المعرفة وينفي التنكير ، وهذا هو تحديده الدلالي، ويتوسع الاسم إلى الجز يمينا ويسارًا بتخصيص علامته الإعرابية أو التنوين أو المضاف إليه، وهذه العملية كلها تجمع في مفهوم عام يصطلح عليه في النظرية الخليلية الحديثة بـ« المثال المولد للاسم»، [1] وبعد هذا يأتي مفهوم العمل والعامل والمعمول والمخصص في المستوى التركيبي ويحدده الحاج الصالح بأنه المستوى الذي يتحدد فيه الاسم والفعل، وهو المستوى المركزي بالنسبة لنظام اللغة؛ لأنه يكون منطلقا في تحليل واكتشاف المثل المولدة، ويمكن أن ينطلق منه إلى ما هو فوق لتحديد التراكيب كما يمكن أن يتوجه إلى ما تحته على مستوى بناء الكلمة المفردة، ثم إلى مستوى
الحروف.

ينطلق الخليليون من أصغر وحدة من الكلام المفيد ومثل ذلك: [زيد قائم ويعتبرونها جملة نووية تتوسع من الجهتين بشكل تدرجي، وينتج عن هذا ا التوسع تفريع . عن نواة التركيب، وبالزيادة مثل: الأدوات والأفعال العناصر العاملة بصفة عامة].

فالعامل هو الأساس الذي يحكم في خطية تركيب الكلام، وهو المحور الرئيس الذي يبنى عليه التركيب، وذلك حتى لو كان معادلاً للصفر(c) ؛ أي عنصر فارغ إلا أنه سيعمل عمله بالابتداء، ويقوم بتحديد المعمول الأول لفظا ومعنى، ويكون سببا في إعرابها (حركة ومحلاً)، وإلى جانب ذلك فإنه يعمل على تغيير المعنى، وتظهر أهمية العامل في أن خُلق الكلام منه تؤدي إلى انعدام الفائدة، أما المعمولات والمخصصات فهي الوحدات المجردة التي تبني عليها أبنية الكلام (التركيب) وليست لفظة وحدها أو تركيبها مع الفاظ أخرى، فالعمل - مثلاً - هو كيان اعتباري، فهو موضوع داخل البنية (وهو غير الموقع في مدرج الكلام.(

والدليل على ما نذهب إليه أن محتواه يكون كلمة واحدة مثل: (ان)، ومن بمنزلتها) وقد يكون لفظة (حسبت)، وقد يكون تركيبا بأكمله (أخبرت زيدًا). والأهم من ذلك كله أنه يمكن أن يكون منعدما (لا شيء) بالمعنى الرياضي أو الخلق مثلما عبر عنه عبد الرحمان الحاج صالح، أما المخصص: فهو الزيادة النووية عن العامل والمعمول الأول والمعمول الثاني، وليس زيادة عن الأصل و أزيد قائم وعندما تجمع هذه التحليلات تصل إلى تمثيل تشجيري يأخذ الشكل التالي: [2]

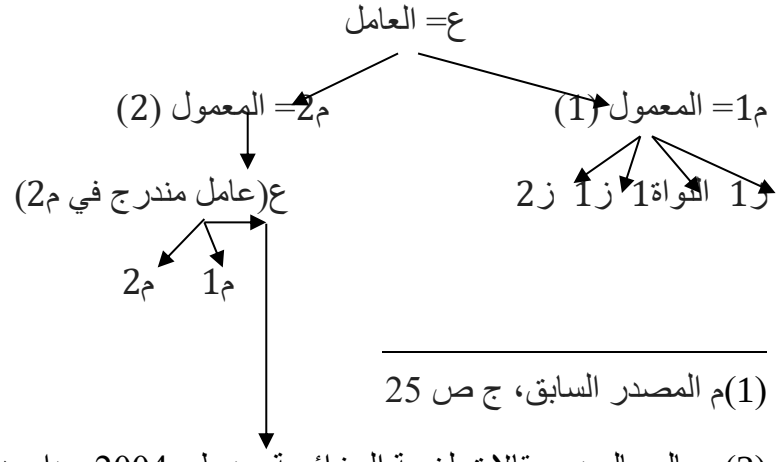

(1)م المصدر السابق، ج ص 25

(2) صالح بالعيد ، مقالات لغوية الجزائرية ، د ط : 2004 ، دار هومه، ص 40

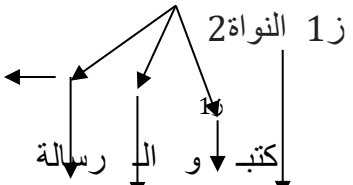

أما المخصص فإنه يشار إليه بالرمز (م ← (م2) وهو زوج مركب يشير إلى أن م، لا يمكن أن يتقدم أبدا - على ع.

3- الانفصال والابتداء: ينطلق النحاة العرب في تحليلهم للمدونة اللغوية العربية من واقع
اللفظ وواقع الخطاب في الوقت نفسه، فينظرون في المخاطبات العادية، فلاحظوا أن أقل ما يمكن أن ينطق به من الكلام المفيد قطعة صوتية بالنسبة لكلام العرب ومثل #كتاب # أو أي قطعة مماثلة كجواب لسؤال : ما بيدك؟ مثلا وهذه القطعة هي في الوقت نفسه كلام مفيد وقطعة لفظية لا يمكن أن يوقف على جزء منها مع بقاء الكلام مفيدا وهذا ما يطلقون عليه ما ينفصل ويبتدئ فهذه القطعة وحدة لفظية لا يحدّدها إلا ما يرجع فقط إلى اللفظ، وهو الانفصال والابتداء، ووحدة ،إفادية، لأنها يمكن أن تكون جملة مفيدة، وعلى هذا فهي تحتل مكانا يتقاطع فيه اللفظ مع المعنى أو البنية بالإفادة [1]ويعتبرون هذه القطعة بحملها على قطع أخرى لها منزلتها ؛ أي تنفصل وتبتدئ من مثل # بكتاب#و # بالكتاب# و # كتاب كبير # فكل قطعة من هذه القطع يمكن أن تكون كلاما مفيدا ولا يمكن أن يوقف على جزء
منها، ثم يرتبون هذه العبارات على أساس تفريعي، أي على أن بعضها أصل للبعض والأصل عندهم هو ما يبنى عليه، وبالتالي ما ليس فيه زيادة». [2]
وهذا عكس ما يفعله البنيويون في الدراسات اللسانية الغربية الذين ينطلقون في تحليلاتهم للكلام من التقطيع إلى أدنى القطع بالاعتماد على الاستبدال، إذ يقطعون قطعة الكلام من الكلام فيختبرونها باستبدالها بقطعة أخرى فإذا بقي الكلام كلاما مستقيما ومفهوما فهي قطعة يمكن أن تقوم مقام الأولى، وإن تغيّر المعنى فإنّها تحصيل لكلام آخر، وإلا فهو أداء من الأداءات اللغوية.
فالنحاة العرب المتقدمون لا يفترضون شيئا مثلما يفعل علماء اللسانيات الغربية، بل ينطلقون من أقل ما يمكن أن ينطق به وهو ما ينفصل" ويبتدئ وهو الأصل الذي لا زيادة فيه، فالأصل في الأمثلة السابقة هو # كتاب وتتفرع عليه العبارات الأخرى التي هي مكافئة لها بمنزلتها من حيث الانفصال والابتداء)) (الانفراد بإلحاقها ما يسمونه بالزوائد، وهي أداة التعريف وحرف الجر على اليمين والإعراب والتنوين والمضاف إليه والصفة على اليسار هذا في حد الاسم وقد تبين للنجاة إن بعض الأسماء لا تقبل

(1) - 117عبد الرحمن الحاج صالح المدرسة الخليلية والدراسات اللسانية العربية، ص 12.
(2) - 118عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1، ص 249

الزوائد فوصفها بأسماء غير متصرفة، في حين وصفوا الأسماء التي تقبل هذه الزوائد بالأسماء المتصرفة.

4- مفهوم الأصل والفرع: مما لا شك فيه أن المفهوم الذي تنبني عليه علوم العربية كلها هو مفهوم "الأصل والفرع"، وقد جعل "الخليل" و"سيبويه" النظام اللغوي كله أصولا وفروعا، والفرع هو الأصل مع زيادة، أي مع شيء من التحويل، ويحصل ذلك بتفريع بعض العبارات عن عبارات أخرى تعتبر أبسط منها وبالتالي أصولا لها، ويبين ذلك النحاة العرب باللجوء إلى منهج علمي هو ما يسمونه حمل الشيء على الشيء، أو إجرائه عليه بغية اكتشاف الجامع الذي يجمعها، وهو البنية التي تجمع بين الأنواع الكثيرة من الجمل، كما توضحها المتتاليات من الجمل التي أوردها "سيبويه" في كتابه [1]:

1مررت برجل راكب وذاهب.
2مررت برجل راكب فذاهب
3مررت برجل راكب ثم ذاهب
4.مررت برجل راكع أو ساجد (بمنزلة إما وإما....)
5مررت برجل راكع لا ساجد (إما غلط فاستدرك وإما نسي فتذكر ...الخ)

وينطلقون في ذلك من أبسطها وهي التي تتكون من عنصرين زيد منطلق"، فيحملون عليها جملا أخرى
تكون فيها زيادة بالنسبة إلى الجملة البسيطة، بحيث تظهر بذلك كيفية تحوّل النواة بالزوائد، وهي في الحقيقة مقارنة بنيوية أساسها تطبيق مجموعة على مجموعات أخرى طردا وعكسا، فالمذكر مثلا أصل والمؤنث فرع، والمفرد أصل والمثنى والجمع فرع عليه، والمكبر أصل والمصغر فرع عليه، والجملة المبنية للفاعل أصل للجملة المبنية للمفعول، وقد اعتبر "تشو مسكي" الجملة المبنية للفاعل نواة ومنطلقا للتفريع [2]، والأصل عند الأئمة النحاة هو ما بُني عليه ولم يبن على غيره، ولا يحتاج إلى علامة ليتميز بها عن فروعه فله العلامة العلمية[3]. "Marque zero " والنحو العربي العلمي، لا التعليمي أو الفلسفي، هو مجموع المثل والقواعد التي يمكن أن تفرع بها وعليها جميع الإمكانات التعبيرية الخاصة بالوضع العربي، فهذا الجانب الديناميكي للغة تجهله اللسانيات البنيوية التقليدية لأنها تركز كل اهتمامها على تشخيص الوحدات في ذاتها، وبالاعتماد على تقابل الصفات الذاتية التي تميزها عن غيرها [4].

5- مفهوم اللفظة والعامل:

---

(1)سيبويه، الكتاب ج 1، ص 430 429

(2)ينظر: مازن الوعرة حول بعض القضايا الجدلية لنظرية القواعد التوليدية التحويلية، ص: 71 72
(3)عبد الرحمن الحاج صالح الجملة في كتاب سيبويه مجلة المبرز، المدرسة العليا للآداب والعلوم الإنسانية، الجزائر، العدد 02، 1993 م،
(4)عبد الرحمن الحاج صالح، الأسس العلمية لتطوير تدريس اللغة العربية بجامعة الجزائر، ص 68..

لم يخلط النحاة العرب الأولون عند تحليلهم للغة بين البنية الصورية النحوية للفظ و بين آليات الإفادة والمفاهيم الراجعة إلى المعاني وحدها ورأوا من الضروري أن ينطلقوا في تحليل اللغة من اللفظ وحده دون اللجوء إلى المعنى المقصود والأمر فيما يبدو أن النحاة العرب الأولون قدموا دراسة اللفظ على دراسة المعنى لأن المعنى يفهم من اللفظ. و ميز العرب بين اللفظ والمعنى يقول سيبويه في أول كتابه " فمنه أي الكلام... قد زيدا رأيت . " و انطلق النحاة العرب الأوائل في تحليليهم للغة من مستوى اللفظة] (la lexie مصطلح اقترحه ووضعه الحاج صالح في مقابل اللفظة) و هو: "المستوى الذي تتحدد فيه الوحدة اللفظية و الوحدة الإعلامية (أو الإفادية) " و ما يمكن قوله أن هذا المنطلق هو وحدة لفظية (unité semiologique) لا يحددها إلا ما يرجع فقط إلى اللفظ، و وحدة إفادية (unité communicationnelle) لأنها يمكن أن تكون جملة مفيدة.
وقد نستطيع القول إن النحاة العرب الأولين لم ينطلقوا من مستوى الوحدة الصورية و لا مستوى
الكلمة، ولا مستوى الجملة بل من مستوى اللفظة و هو : " المستوى المركزي باعتبارها أصغر وحدة في
الكلام يمكن أن يبدأ و ينفصل و لا تقبل التجزئة."

6- المثـــــــــال:

ذهب عبد الرحمن الحاج صالح إلى أن مفهوم المثال لا مقابل له في اللسانيات الغربية فالمثال أو البناء أو الحد أو الزنة، وهو «حدّ إجرائي تتحدّد به العناصر اللغوية لأنه ترسم فيه جميع العمليات التي بما يتولد العنصر اللغوي في واقع الخطاب" [1]ومفهوم المثال في النظرية الخليلية هو مجموعة من المواضيع الاعتبارية مرتبة ترتيبا معينا يدخل في بعضها، وقد تخلو منها العناصر الأصلية وما فوقها[2] هو مفهوم منطقي رياضي محض ينطبق على مستويات اللغة في أدناها. مستوى،الكلمة، وفي أعلاها مستوى التراكيب، والمثال في مستوى الكلمة هو مجموع الحروف الأصلية والزائدة مع حركاتها وسكناتها كل في موضعه وهو البناء أو وزن الكلمة (مثال الكلمة)، وذلك على نحو: كتب، وكاتب ومكتوب، واستنتج واستخرج ، فلكل كلمة من
هذه الكلمات مثال يحكم بناءها أي عدد هذه الحروف مع حركاتها وسكناتها مع مراعاة الحروف
الأصلية والزائدة فيها، لأن هذه الزوائد ثابتة بالنسبة للمثال، أما المتغير فهو الأصل نحو الميم في
(مكتب) والألف والستين في استخرج واستنتج والمثل الذي يحكم بناء هذه الكلمات: (اكتب)

(1)بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمان الحاج صالح، ج 1، ص: 319
(2)بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمان الحاج صالح، ج 2، ص 16.

و (أكاتب) و(مكتب) و (استنتج) و (استخرج) تكون (فعل) و (فاعل) و(مفعل)، و(استفعل) وما يأتي
مرتبا على ترتيب هذه الحروف يندرج تحت الأبنية أو المثل.
وعدد مثل الكلمة محصور في العربية وفق ما أجازته العرب في أوزانها وأبنيتها (الاسم المفرد والفعل المفرد)، فقال النحاة بأنها تبلغ ألفا وثلاثمائة مثال، وقد أحصى منها سيبويه ثلاثمائة تقريبا وهي أشهرها[1].
أما المثال في مستوى اللفظة فهو مجموع الكلم الأصلية والزائدة مع مراعاة دخول هذه الزوائد وعدم دخولها (العلامة العدمية) كل في موضعه، وهو مقال اللفظة اسمية كانت أم فعلية.[2] ويذهب الحاج صالح إلى أنّ هناك مثالا واحدا للاسم وثلاثة مثل للفعل[3] ومثال كل منها النواة زائد عدد المواضع التي يمكن أن تتوفر عليها، وأما المثال في المستوى التركيبي فيتضمن: موضع العامل (ع) يدخل فيه الابتداء والنواسخ والفعل والناسخ وغير الناسخ، وموضع المعمول الأول (م1) ويدخل فيه المبتدأ أو الفاعل أو ما يقوم مقامها وهي النواة، وتلحق بهذه النواة مواضع للعناصر المخصصة (خ) الحال، والتمييز والمفاعيل الأخرى، ويرمز إلى هذه العناصر بالصيغة الآتية:
[ع] 1← 1= م2]= خ[4]، فيتضح من هذه الصيغة أن المثال في المستوى التركيبي يتكون من العامل ومعموليه (اللفظين المبنيين) والعلاقة التي تجمع بينهما علاقة بناء لا وصل، وبالتالي حذف إحدى اللفظتين المبني أو المبنى عليه يؤدي حتما إلى زوال البناء أو زوال التركيب [5].

7- **مفهوم القياس** : يحصل القياس في النحو العربي بناء على العملية المنطقية الرياضية

التفريع من الأصل على مثال سابق أي بحمل الجمل بعضها على بعض فتظهر موازاة بين العناصر وهذا النوع يسميه النحاة في مستوى الجمل قياسا ، فهو «بناء لكلمة أو كلام باستعمال مواد أولية هي كالمعطيات واحتذاء صيغة الباب الذي ينتمي إليه العنصر المحدث. وهذا التفريع لا يجوز إلا إذا اطرد الباب، وإذا لم يطرد فيقاس على الأكثر؛ أي على الصيغة الغالبة في الباب والاستعمال (لا) في الاستعمال وحده)». [6] وعلى هذا فإن القياس هو حمل شيء على شيء لجامع بينهما ولقد ظهر هذا المصطلح نتيجة لتصورات النحاة لفكرة الأصل والفرع إذ يقول عبد الرحمن الحاج صالح: « والقياس كمصدر لفعل قاس هو تلك العملية المنطقية الرياضية التي سميناها تفريعا من

---

(1)بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمان الحاج صالح، ج 2، ص: 17
(2)بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمان الحاج صالح، ج 1، ص: 89
(3)المرجع السابق، الصفحة نفسها.
(4)بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمان الحاج صالح، ج 1، ص: 90
(5)دراسة تحليلية تقويمية لأنواع التمارين النحوية للسنة السادسة في التعليم الأساسي، رسالة ماجستير في اللسانيات التعليمية،
المدرسة العليا للأساتذة الجزائر، 2003م، ص189
(6)عبد الرحمن الحاج صالح، منطق النحو العربي والعلاج الحاسوبي للغات ص 05.

الأصل على مثال سابق» . [1] أما «كاسم فهو هذا التوافق في البناء نفسه، أما من حيث المنطق الرياضي فهو تكافؤ équivalence العناصر في البنية بمعنى أنّ القياس يحدث نتيجة لعملية تطبيق مجموعة من نوع التقابل النظيري Bijection لا غير [2] وتطبيق النظير على النظير سببه كون النظائر هي مجموعة الأفراد التي تنتمي إلى باب وكونها نظائر بعضها لبعض معناه أن كل واحد منها هو المقابل والمساوي في الصيغة (مهما اختلفت عنه لجميع عناصر الباب، والنظير غير الشبيه، بل المتفق في البناء وهذا التوافق في البناء هو الذي يسميه النجاة قياسا [3] فحمل عنصر على عنصر يظهر التطابق بين هذه العناصر في البنية.

خلاصـــــة:

وبهذا ينتهي الحاج صالح إلى القول: ".. فهذه نبذة مختصرة عن المفاهيم والمبادئ التي استخرجناها من النظرية العربية القديمة، وكوصف نقدي هي في الحقيقة نظرية ثانية Métathéorieبالنسبة للنظرية الخليلية أما استغلالها أو بالأصح إمكانية استغلالها الآن فحاصل بالفعل.." [4] وقد انكب عليها طلبته نقدًا وتطويرا فأصبحت من أهم النظريات التي يعتمد عليها في حوسبة التراكيب العربية والتي مازالت تعد : بنتائج باهرة مستقبلا.

(1)عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1 ص 323
(2)المرجع نفسه، ص323
(3)المرجع نفسه، ص322-323
(4)عبد الرحمان الحاج صالح دراسات وبحوث في اللسانيات العربية. ج / ص 83